الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

Distr.
GENERAL

A/41/926
1 December 1986
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الحادية والاربعون
البند ١٢ من جدول الاعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

رسالة مؤرخة في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ، موجهة
إلى الامين العام من الممثل الدائم للمملكة المتحدة
لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية لدى الامم المتحدة

أتشرف بأن أرسل طيه نتائج وتوصيات الحلقة الدراسية للمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان في الامم المتحدة التي عقدت في جنيف في الفترة من ٨ إلى ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ . وقد عقدت الحلقة المذكورة ، كما يتضح من النتائج ، اللجنة الخاصة للمنظمات غير الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان (جنيف) ، بعد تأجيل الدورة التاسعة والثلاثين للجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات التابعة للامم المتحدة من آب/أغسطس ١٩٨٦ إلى ١٩٨٧ .

وساكون ممتنا لو تفضلتم بالعمل على تعميم النتائج والتوصيات بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١٢ من جدول الاعمال .

(توقيع) ج . ا . تومسون

EXEMPLAIRES D'ARCHIVES
FILE COPY
A retourner / Return to Distribution C. 11

Digitized by UNOG Library

المرفق

نتائج وتوصيات الحلقة الدراسية المعنية بحقوق الإنسان في الامم المتحدة المعقودة في جنيف في الفترة من ٨ إلى ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦

١ - عقدت اللجنة الخاصة للمنظمات غير الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان (جنيف) الحلقة الدراسية المذكورة أعلاه بعد أن الغيت ، لاسباب مالية ، الدورة التي كان من المقرر أن تعقدها هذا العام اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات ، التابعة للامم المتحدة ، وأجريت تخفيضات كبيرة في الدورات المخصصة لهيئات حقوق الإنسان الاخرى . وشملت الحلقة المشتركين التاليين :

(أ) ممثلو ٥٢ منظمة غير حكومية معنية تتمتع بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ؛

(ب) غالبية الاعضاء الحاليين في اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات (ثمانية من بلدان العالم الثالث ، وسبعة من مجموعتي البلدان الاشتراكية والغربية ، بما في ذلك الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) ؛

(ج) أربعة عشر خبيرا ، منهم ثلاثة رؤساء سابقين وثلاثة مندوبين آخرين في لجنة حقوق الإنسان التابعة للامم المتحدة ، ورئيس سابق للجنة الفرعية ، ومدير مركز الامم المتحدة لحقوق الإنسان ، ومديرا المركز السابقان اللذان لا يزالان على قيد الحياة ؛

(د) سبعون مراقبا (يتمتعون بحق الاشتراك اشتراكا كاملا) ، منهم ممثلو الهيئات التالية :

'١' مركز الامم المتحدة لحقوق الإنسان ، ومنظمة العمل الدولية ، ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة ، والامانة العامة للكمنولث ، والاتحاد البرلماني الدولي ، ولجنة الصليب الاحمر الدولية ، ورابطة جمعيات الصليب الاحمر ، و

Digitized by UNOG Library

"٣" سبع وأربعون بعثة دائمة لدى الأمم المتحدة في جنيف ، أي بعثات جامعة الدول العربية ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، واثيوبيا ، والأردن ، واستراليا ، والمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، واندونيسيا ، وإيران ، وايرلندا ، وإيطاليا ، وباكستان ، والبرازيل ، وبلجيكا ، وبلغاريا ، وبولندا ، وتركيا ، وترينيداد وتوباغو ، وتشيكوسلوفاكيا ، وتونس ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، والجمهورية العربية السورية ، وجمهورية كوريا ، ورومانيا ، وسري لانكا ، والسنغال ، والسويد ، وسويسرا ، وشيلي ، والصين ، وفرنسا ، وفنلندا ، وقبرص ، وكندا ، وكوبا ، ومصر ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، والنرويج ، والنمسا ، ونيبال ، ونيجيريا ، والهند ، وهنغاريا ، وهولندا ، والولايات المتحدة الامريكية ، واليابان ، ويوغوسلافيا .

واعتمد المشتركون بالإجماع النتائج والتوصيات التالية .

٣ - لقد استغرق إنشاء جهاز بالأمم المتحدة لتعزيز وحماية معايير حقوق الإنسان المعترف بها دوليا عقودا عديدة ؛ وقد زادت فعالية هذا الجهاز في السنوات الاخيرة . وبفضل جهود المنظمات غير الحكومية ، التي تمثل الرأي العام الدولي ، أخذت هيئات الأمم المتحدة تضطلع بدور أساسي في الدفاع عن الشعوب المقهورة في جميع أنحاء العالم . وفي ذات اللحظة التي بلغت فيها فعالية هذه الجهود أعلى مستوى لها حتى الآن ، سيؤدي إجراء تخفيض كبير في التمويل إلى القضاء على كثير مما تم إنجازه .

٣ - إن أحد المقاصد الاربعة للأمم المتحدة التي يعترف بها الميثاق هو تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ، ومع ذلك لا يخصص لتحقيق هذه الغاية إلاّ نسبة ٠,٧ في المائة من الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة . وسيكون لإجراء أي تخفيض في هذه الميزانية الضئيلة بشكل يبعث على الأسى آثار مدمرة على المؤسسات التي تحتاج في واقع الأمر إلى تعزيز . هذا ، وإن جهاز حقوق الإنسان بالأمم المتحدة يشكل كلاً عضويا ، ومن ثم سيكون لتقييد أو إلغاء أي هيئة من هيئاته الرئيسية أثر مباشر على عمل الهيئات الاخرى .

٤ - ونظرا للتمويل الناقص لانشطة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة في الوقت الحاضر ، فمما لا يمكن التفكير فيه مطلقا جعل أي تخفيض شامل يفرض على ميزانية الأمم

Digitized by UNOG Library

المتحدة ككل ينطبق بشكل آلي على هيئات الامم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان . إذ أن برنامج الامم المتحدة لحقوق الإنسان يمثل الحد الادنى الذي ليس دونه شيء ولا يمكن تخفيضه دون القضاء على البرنامج .

٥ - لقد توصلت الحلقة الدراسية إلى توافق في الآراء بشأن عدد من القضايا ذات الصلة بالرد الملائم الذي ينبغي أن يصدر عن الجمعية العامة بشأن الازمة التي تمس أنشطة حقوق الإنسان في الامم المتحدة . ومن أجل المساهمة في زيادة فعالية وكفاءة الاعمال التي تضطلع بها الامم المتحدة في مجال حقوق الإنسان تقدم التوصيات التالية .

أولا - زيادة الالتزام السياسي بحقوق الإنسان

٦ - وإذ تضع الحلقة الدراسية في اعتبارها العلاقة بين احترام حقوق الإنسان وحفظ السلم والامن الدوليين بصفة خاصة ، تشدد على أهمية التعاون المتعدد الاطراف في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ، وتأسف لتناقص التزام عديد من الدول باستخدام الامم المتحدة كما تبرهن على ذلك الازمة المالية الراهنة . وإن على جميع الحكومات أن تحترم التزاماتها القانونية الدولية بموجب الميثاق ، بما في ذلك تسديد أنصبتها المقررة المستحقة كاملة .

٧ - كما تأسف الحلقة الدراسية للتسييس المتزايد لحقوق الإنسان داخل الامم المتحدة من خلال مناقشة المشاكل المتعلقة بحقوق الإنسان باعتبار ذلك ممارسة للمواجهة الايديولوجية أو السياسية والمعالجة الإنتقائية للمشاكل المتعلقة بحقوق الإنسان استنادا الى اهتمامات جغرافية سياسية .

٨ - وتشكل حقوق الإنسان ، كما ذكر أعلاه ، ولاية أعطاها الميثاق أولوية . وينبغي أن تتخذ القرارات المتعلقة بتحديد أفضل الطرق لتنفيذ هذه الولاية استنادا الى فعالية البرامج لا على أساس التكلفة وحدها . ولا يمكن أن تكون المسائل المالية هي الاعتبار الرئيسي في تحديد الأولويات أو السياسات المتعلقة بحقوق الإنسان في برنامج الامم المتحدة .

٩ - ويشكل تصديق جميع الدول على الصكوك الدولية خطوة هامة في سبيل تحقيق المعايير المتعلقة بحقوق الإنسان ، وتحث الحلقة الدراسية جميع الدول على التصديق على هذه المعاهدات .

Digitized by UNOG Library

١٠ - وينبغي أن تصبح حقوق الإنسان جزءا لا يتجزأ من جميع البرامج ذات الصلة لمنظومة الامم المتحدة ، وخاصة البرامج المتعلقة بالتنمية . كما ينبغي إعداد خطط التنمية الاقتصادية بمشاركة فعالة من جانب الاشخاص الذين سيتأثرون بها ، وينبغي أن تتضمن هذه الخطط تحليلا لآثارها المحتملة على جميع حقوق الإنسان . كما ينبغي للوكالات المعنية أن تقوم ، حسب الاقتضاء ، بدور أكثر فعالية في تعزيز حقوق الإنسان في إطار ولاياتها مثلما يتجلى في تعهد اليونيسيف بتشجيع اعتماد اتفاقية بشأن حقوق الطفل والترويج لها .

١١ - ويجب أن يكون جميع موظفي الامم المتحدة ، ولاسيما موظفي مركز حقوق الإنسان ، قادرين على العمل بصورة إبداعية وبروح المبادرة ، دون الخضوع لاية ضغوط سياسية ، لكي يتسنى لهم الاستجابة بفعالية للحالات العاجلة المتعلقة بحقوق الإنسان ووضع استراتيجيات جديدة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها . ويجب تعزيز استقلال الامانة العامة ، كما هو منصوص عليه في المادتين ١٠٠ و ١٠١ من الميثاق ، بجميع الوسائل الممكنة ، بما في ذلك عدم توظيف غير الاشخاص الذين يفون بالمعايير المحددة في الميثاق ، ومن خلال تأييد علني ومتواصل من الامين العام .

ثانيا - أولويات برنامج الامم المتحدة لحقوق الإنسان

١٢ - ينبغي ، بوجه عام ، أن يعطي برنامج الامم المتحدة لحقوق الإنسان أعلى درجة من الاولوية للانشطة المتصلة بالرصد وتقصي الحقائق والتحقيق والتوصيات المتعلقة بالسياسة . ويتعين تأمين دعم متواصل للهيئات والافراد المكلفين بدراسة قضايا عالمية محددة مثل التعذيب وحالات الاختفاء والاعتقال التعسفي والقتل ، بالتحقيق في الحالة في البلدان التي يبدو أنه تحدث فيها انتهاكات صارخة ومنتظمة ، بما في ذلك الفصل العنصري ، وإبادة الاجناس ، والعنصرية ، وأشكال التمييز الاخرى ، وبرصد الامتثال للصكوك الدولية .

١٣ - ومع أنه قد اضطلع بقدر كبير من وضع المعايير في مجال حقوق الإنسان ، فإنه ينبغي مواصلة النظر بعناية في المجالات التي تدعو الحاجة فيها الى وضع معايير جديدة . وتشمل الانشطة الجارية حقوق السكان الاصليين وحقوق الطفل . ويمكن تعجيل أنشطة وضع المعايير بتخصيص مزيد من الوقت لتركيز الجهود بدلا من تشتيتها في اتجاهات متعددة في وقت واحد .

Digitized by UNOG Library

١٤ - وينبغي تقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية للدول ، عند الاقتضاء ، لمساعدتها في ترجمة المعايير الدولية الى ممارسة وطنية فعلية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها . وفي حين أن الحلقة الدراسية تعترف بأنه قد يكون من المناسب تمويل بعض هذه الخدمات والمساعدة (والانشطة الاخرى مثل الدورات التدريبية والحلقات الدراسية والزمالات) ، فإن الطبيعة الاساسية لولاية الامم المتحدة في مجال حقوق الإنسان تقتضي عموما أن تمول الانشطة المتعلقة بحقوق الإنسان من الميزانية العادية . كما ينبغي إجراء دراسات مناسبة بقدر ما تسمح بذلك الموارد المالية المقدمة من الامم المتحدة والمصادر الحكومية وغيرها من المصادر .

ثالثا - الجوانب المؤسسية

ألف - تحسين التنسيق والتعاون

١٥ - إن المنظمات غير الحكومية أساسية بالنسبة لمنظومة الامم المتحدة لتعزيز وحماية حقوق الانسان ، وقد أظهرت الحلقة الدراسية الحالية التعاون البناء الذي يمكن أن يقوم فيما بين المنظمات غير الحكومية والخبراء المستقلين وموظفي الامانة العامة للامم المتحدة وممثلي الدول . وينبغي تمكين المنظمات غير الحكومية ، بجميع الطرق الممكنة في المساهمة بسهولة في أعمال مركز حقوق الانسان والوكالات المتخصصة . وينبغي أن تتاح للمنظمات غير الحكومية إمكانية الوصول بصورة كاملة الى جميع هيئات حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة .

١٦ - وينبغي أن تزيد المنظمات غير الحكومية تعاونها مع الامانة العامة للامم المتحدة وغيرها من الهيئات بشأن مسائل حقوق الانسان . ذلك أنه لكي يتميز مركز حقوق الانسان وغيره من مكونات منظومة الامم المتحدة الحكومية الدولية بالنشاط والإبداعية لا يمكنه أن يعمل دون المشاركة الفعالة للمنظمات غير الحكومية .

١٧ - كما أن دور الخبراء الموضوعيين وغير المنحازين والمستقلين هام جدا . فعملهم في مجال تعزيز ورصد الامتثال للمعايير الدولية لحقوق الانسان هو تكملة ضرورية للجهود التي تبذلها الحكومات والامانة العامة للامم المتحدة .

١٨ - وفيما يتعلق بالتنسيق داخل منظومة الامم المتحدة ، تتمثل الخطوة الاولى في احترام القرارات القائمة وغيرها من المبادئ التوجيهية الرامية الى تحسين ذلك التنسيق .

Digitized by UNOG Library

١٩ - وينبغي بذل الجهود لتوضيح توزيع المهام بين الهيئات على مختلف مستويات تسلسلها الهرمي في الامم المتحدة ، بما في ذلك قيام الهيئات السياسية العليا بتوكيل المهام بصورة أكثر فعالية الى الهيئات التابعة لها والمعنية بحقوق الانسان على وجه التحديد . وينبغي أيضا تجنب ازدواج العمل المتشابه في جوهره إلا أن هدف الحد من انتشار هيئات الامم المتحدة لا يمكن تنفيذه بصورة آلية أو دون اعتبار للمهام المحددة التي تضطلع بها الهيئات المعنية .

٢٠ - وينبغي أن يكون هناك تبادل أفضل للمعلومات بين الهيئات المعنية بحقوق الانسان وبوجه خاص بين الوكالات المتخصصة ذات الصلة والهيئات الإشرافية مثل اللجنة المعنية بحقوق الانسان واللجنة المعنية بالتمييز ضد المرأة . ولا ينبغي زيادة صعوبة هذا التبادل من خلال الغيرة بين المؤسسات والتنافسات الجغرافية أو غيرها مما يعرقل تعزيز وحماية حقوق الانسان بصورة فعالة .

٢١ - ونظرا للمساهمة الإيجابية للاجتماع الاخير المعقود بين رؤساء الهيئات التي تنظر في التقارير التي تقدمها الدول بموجب اتفاقيات مختلفة ، توصي الحلقة الدراسية بعقد اجتماعات مشابهة بصفة منتظمة وإن كانت غير رسمية ، وذلك بهدف تحسين كفاءة منظومة الامم المتحدة .

٢٢ - وينبغي أن تقوم الامانة العامة ، قبل الشروع في وضع معايير جديدة أو زيادة مسؤوليات الهيئات الموجودة ، باعداد تحليل أساسي شامل ومتناسق . كما ينبغي أن يتم في هذا التحليل استعراض جميع الاعمال السابقة للامم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والاعمال الاكاديمية في المجال المعني .

باء - <u>زيادة الكفاءة والفعالية من حيث التكلفة</u>

٢٣ - تعترف الحلقة الدراسية بأن عمل العديد من الهيئات المعنية بحقوق الإنسان داخل منظومة الامم المتحدة ليس بالكفاءة التي يمكن أن يكون عليها ، وبوجه خاص فيما يتصل بالاجتماعات والمؤتمرات . وإن زيادة كفاءة أداء هذه الهيئات سترفع من فعالية الأعمال المتصلة بحقوق الانسان وتحفظ بالتالي الموارد البشرية وغيرها من الموارد .

٢٤ - وينبغي لجميع هيئات حقوق الانسان ، وبوجه خاص لجنة حقوق الانسان ولجنتها الفرعية أن تبحث ، على سبيل الاولوية العليا ، مسالة ترشيد جداول الاعمال ، بما في ذلك تحديد أولويات واضحة ، وإزالة العناصر غير الضرورية وترتيب بنود جدول الاعمال

Digitized by UNOG Library

حسب الاقتضاء والإستفادة بصورة أكفأ من وقت انعقاد الاجتماعات ؛ والحد من خدمات الترجمة غير الضرورية حيثما أمكن ذلك ؛ وإلغاء التقارير غير الاساسية أو الروتينية ، وضمان حضور الاجتماعات في مواعيدها . وفي هذا الاطار سيكون من الضروري أن تكون الهيئات المعنية على علم تام بمحتويات الميزانية وتوزيعها فيما يتعلق بانشطتها . وينبغي النظر في إعداد عدد أقل من الدراسات مع إجراء تخطيط أدق يركز على الدراسات ذات الجدوى العملية .

٢٥ - وتعارض الحلقة الدراسية بقوة اجراء أي تخفيض في عدد اجتماعات لجنة حقوق الانسان واللجنة الفرعية وهيئات الرصد القائمة على أساس المعاهدات . وتعارض بقوة أيضا إلغاء المحاضر الموجزة لجلسات هيئات حقوق الانسان ؛ فبدون هذه المحاضر ستقل الى حد بعيد فائدة اجتماعاتها وسيصبح جانب كبير من عملها غير ذي فعالية .

٢٦ - وتعارض الحلقة الدراسية أيضا اجراء أية تغييرات في هيكل الموظفين في مركز حقوق الانسان ، قد تنطوي على تخفيض الاولوية الممنوحة لحقوق الانسان داخل منظومة الامم المتحدة .

- - - - -

Digitized by UNOG Library